طلبة الهندسة أبدعوا بابتكار مشاريع تخدم المجتمع

6

خلال كلمته في افتتاح مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس

الغانم: سينتصر الفلسطيني ولو بعد حين

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن معرفة القدس وخصوصيتها ورمزيتها هي البوابة إلى اليقين السياسي وتحديد اشكال وتجليات نصرتها. وشدد الغانم على الدور الكويتي التاريخي قيادة وشعبا في نصرة قضايا الإنسان العادلة وعلى رأسها قضية القدس والشعب الفلسطيني.

جاء ذلك في كلمة للغانم أمام مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس الذي افتتح امس في مركز المؤتمرات التابع للأزهر بحضور ومشاركة كبار الشخصيات السياسية والدينية والثقافية في العالم.

وقال الغانم في كلمته «علينا ألا ننسى في خضم كل هذا الاختلاف والتراشق حول القدس، الطرف الأساسي المعني بالقضية، وهو الشعب الذي يعاني، ويدفع من دمه فاتورة صموده».

وأضاف «علينا أن نجعل شعبنا القابع تحت الاحتلال هو الهدف، بمعنى آخر، علينا أن نتحرك ونعمل ونضحي لأجله، لا به، وعلينا ألا ننسى أن الفلسطيني هو الذي يعاني وهو الذي يموت وهو الذي يهجر وهو الذي تنتهك حرماته وكرامته في بيته وأرضه».

وأكد الغانم أن المقدسيين «هم الحقيقة الديمغرافية هناك وهم ورطة العدو هناك، وهم الهوية المتحركة والحية والعصية على الطمس». واستطرد قائلا « من تلك الحقائق علينا أن نحدد مفهوم النصرة والانتصار للقدس».

وركز الغانم على خصوصية قضية القدس « فهي ليست ككل القضايا بل هي القضية التي ما فتئت تكبر في قلوب الناس، برغم كل محاولات طمسها وطمرها وإرسالها بعيدا في النسيان».

وأضاف «هي قضية العاطفة التي لا تقبل بالحلول الوسط سياسيا وهي قضية الذنب والإثم الذي لاحق ويلاحق كل المتقاعسين وهي عقدة نقص الإنسان الحديث، الذي مهما تطور وتقدم، ستبقى قضية القدس والحيف الذي يصيبها، شاهدا على سقوطه الأخلاقي وبدائيته وتخلفه».

وقال الغانم «إن كل عمل وكلمة وإشارة وضغط وشعار وصرخة ترفع من معنويات الصامدين هناك، مهم وحيوي».

وأضاف الغانم « كل نداء في مسجد، وترنيمة في كنيسة، وقصيدة في محفل، وأغنية في مسرح، ولوحة في محترف، وعلامة نصر على ناصية شارع، تعزز روح المقاومة والجلد والمثابرة عند صاحب القضية، مهمة ومفصلية وفارقة».

وحذر الغانم من الأطروحات التي تدعي عدم جدوى الكلام والمؤتمرات والمحاضرات للمقاوم والمرابط « واصفا إياها ب»هي دعوة حق يراد بها باطل، فهم يريدوننا أن ننسى وألا نذكر اسم فلسطين والقدس والأقصى وكنيسة القيامة والزيتون في كلامنا اليومي».

وقال «بل أذهب بعيدا وأقول إن من يعيب صدور بيانات الشجب والاستنكار بحق أهلنا المرابطين، بحكم أنها محض كلام، ومجرد هلام، هو شخص أكاد أقول عنه إنه قصير نظر أو لا يحمل نوايا خير، فهؤلاء يريدوننا أن نتنازل حتى عن (أضعف الإيمان) كما يقول رسولنا الكريم».

وأكد الغانم « إن كلمة تهويد بحد ذاتها كانت وما زالت مستنكرة ومقيتة وهي تصيب حيفا والجليل ويافا والناصرة، فكيف إذا جاءت لتطبق في مدينة، يرتبط كل العالم بشكل أو بآخر بخيط وجداني معها».

وأضاف «أقول هذا الكلام لأنني لا أريد أن يغيب عن أذهاننا – ونحن نناقش قضية القدس – ضرورة التفريق بين اليهودية، باعتبارها ديانة سماوية، وبين الصهيونية، كونها حركة سياسية عنصرية، فنتعامل مع الأولى بالحسنى، كما أمرنا ديننا الحنيف، وننابذ الأخرى ونقاطعها، انسجاما مع ثوابتنا وقيمنا، إنسانيا وحقوقيا».

وقال « معرفة القدس هي بوابتنا إلى اليقين وهي معرفة مؤداها النهائي، أن الصحيح يصح، وأن الذي ينفع يمكث في الأرض، والزبد إلى زوال».

وأضاف «أقول هذا لأنني مؤمن برغم كل شيء، أن طرفي المعادلة غير متكافئين.. الأصالة والتجذر، مقابل الطارئية والتطفل.. الألفة مع الأرض والهواء والتصالح مع المكان، مقابل الغربة والأجنبية وعقدة النقص.. العادي والمألوف والطبيعي وعفوية الانتماء، مقابل المتصنع والشاذ والعابر والمؤقت».

وخاطب الغانم المؤتمر قائلا « فلتسمحوا لي أن أكون هنا قاطعا وحاسما، ومتيقنا وجازما (سينتصر الفلسطيني ولو بعد حين) وأعتذر عن إيماني، إذا كان البعض يرى فيه سذاجة وقصر نظر فأنا مؤمن وسأظل مؤمنا ولن أكفر».

وقال الغانم «هكذا تعلمنا وهكذا تربينا، فأنا من بلد ولدت فيه بدايات واستهلالات النضال الفلسطيني وأنا من بلد، كانت عروبته على الدوام سلوكا وفعلا، لا بيانا وشعارا».

وأضاف «وأنا من بلد، ما فتيء حاكمه وأميره، يعمل ويعمل لعقود من الزمن لتحقيق كل أشكال الوفاق العربي والتعاون الإسلامي، والتضامن الإنساني، مكافحا بهدوء وصبر وحكمة لتحقيق تطلعات ورؤى المتطلعين إلى الحرية والاستقلال والسيادة، وعلى رأسهم أبناء الشعب الفلسطيني الصابر». واستطرد الغانم «أنا من بلد، مازال شعبه، الذي طعن غدرا في ليلة حالكة، يتسامى على ذكرياته، ويكون في أول ركب المدافعين عن قضايا الأمة العادلة، فمن هنا يتعزز إيماني، ويترسخ يقيني».

الغانم يلقي كلمته (تصوير: محمد صابر)

«الداخلية والدفاع»: رد مكتوب من وزارة الدفاع على مقترحات لتعديل قانون «الخدمة الوطنية» خلال أسبوعين

ناصر الصباح: للمرأة دورها في عدد من الجهات العسكرية فلماذا تحرم من وزارة الدفاع إذا كان لها دور فيها؟

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع بحضور الشيخ ناصر صباح الأحمد (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع في اجتماعها امس مجموعة من الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية، بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد.

وأكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد أن تخفيض مدة الخدمة الوطنية من سنة إلى أربعة أشهر مازال في طور النقاش ولم نتوصل إلى نتيجة فيه.

وأوضح في تصريحات عقب حضوره اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية امس أن موضوع تجنيد المرأة لم يتم التطرق له خلال الاجتماع مشيرا إلى أنه لم يتضح بعد ما إذا كان للمرأة فرصة في أن تخدم في المؤسسة العسكرية وفي أي نوع من الخدمات.

وقال إن النساء موجودات في حرس مجلس الأمة وفي وزارة الداخلية والحرس الوطني فلماذا تحرم من وزارة الدفاع إذا كان لها دور فيها؟، مضيفا «إذا كن يردن التطوع فإننا لا نستطيع أن نرغمهن»

وأوضح رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح بمجلس الأمة أن اللجنة ناقشت اليوم مواضيع عدة تخص السلك العسكري ولم نتخذ قرارات بشأنها وسيكون لوزارة الدفاع رد مكتوب خلال أسبوعين على بعض هذه المقترحات.

وأضاف أن اللجنة لديها أربعة اقتراحات نيابية منها تخفيض مدة الخدمة الوطنية من سنة إلى أربعة أشهر وتقليص عدد أيام الخدمة الاحتياطية من 35 يوما سنويا إلى 15 يوما وغيرها.

وذكر أن اللجنة استمعت في بند ما يستجد من أعمال إلى شرح من النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع عن خطة 2035 المستقبلية ونحن ننتظر الحكومة كي تقدم خططها لهذه الرؤية التي ستأخذ وقتا طويلا.

وأضاف عسكر أن اللجنة لم تناقش موضوع التجنيد الإلزامي للمرأة مؤكدا أن دخول المرأة للخدمة الوطنية أمر مرفوض ووزير الدفاع لم يتطرق إليه ولم يطلب شيئا بهذا الخصوص، مشيرا إلى أن الخدمة الوطنية للرجل كانت موقوفة لمدة 13 عاما وأنه منذ أسبوع دخل 94 مواطنا للخدمة الوطنية.

وفي موضوع آخر قال عسكر إن هناك مقترحا دار حوله الكثير من اللغط وهو مقدم مني ومن عدد من النواب منهم ناصر الدوسري وصلاح خورشيد وسعود شويعر بشأن تشكيل دورة ترقية لرتبة ملازم لضباط الصف الجامعيين العاملين في وزارة الدفاع.

وأضاف أن هذا المقترح يخدم فئة من العسكريين الجامعيين وأن وزير الدفاع السابق الشيخ محمد الخالد وصل رده على هذا المقترح بتاريخ 14/11/2017.

وأضاف « طلبنا ردا مستعجلا فأتانا رد من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي وقد قمت بعرض هذا الموضوع على وزير الدفاع الحالي واتفقنا من حيث المبدأ على أن يكون رده نفس رد الوزير السابق ولا توجد لديه أي مشكلة عليه».

وقال «طلبنا الاستعجال من وزير الدولة لشؤون مجلس الامة لأنه مقترح مهم لدى اللجنة لمساعدة الطلبة العسكريين الذين أنهوا دراساتهم الجامعية وسيتم التصويت عليه في اللجنة قريبا».

وعن مقترح قانون دخول البدون السلك العسكري قال عسكر «تناقشنا اليوم مع وزير الدفاع عن هذا الموضوع وهو مستعجل أيضا لإقراره وسيناقش ويقر في جلسة مجلس الأمة خصوصا أن عشرة نواب قدموا طلبا لسرعة إقراره»

وعن موضوع التجنيس قال عسكر إن 10 نواب تقدموا أيضا بطلب لسرعة مناقشته والانتهاء منه لأن هناك قانونا من 2017 ويجب تغيير السنة إلى 2018 لتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية وفقا لأحكام المادة الخامسة للمرسوم الأميري رقم 1959/15 بتجنيس ما لا يزيد على أربعة آلاف شخص.

وأضاف أن هناك اتفاقا مع الحكومة و»إن شاء الله سيقر في الجلسة المقبلة في مداولتين لأننا وعدنا الشارع الكويتي بإنجازه»

جميع الجهات الحكومية وضعت تصوراتها للسنوات الخمس المقبلة بشأن توظيف الكويتيين

«الإحلال والتوظيف»: 12 ألف كويتي على قائمة التوظيف.. وهناك وظائف لا يمكن الاستغناء عن الوافدين فيها

جانب من اجتماع لجنة الإحلال وأزمة التوظيف (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

ناقشت لجنة الإحلال وأزمة التوظيف البرلمانية خلال اجتماعها القضايا المتعلقة بتوظيف الكويتيين وأبناء الكويتيات والمعوقات التي تعيق التوسع في هذا التوظيف وقضية الإحلال الوظيفي.

وقال عضو اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بمجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور رئيس اللجنة النائب خليل الصالح وعضو اللجنة النائب محمد الدلال مع الجهات الحكومية ممثلة بكل من وزير النفط ورئيس شركة النفط وممثلي الشركات النفطية وديوان الخدمة المدنية والقوى العاملة والمجلس الأعلى للتخطيط.

وأضاف عاشور أن جميع الجهات الحكومية وضعت تصوراتها عن مسألة التوظيف للسنوات الخمس المقبلة، لافتا إلى أن اللجنة طلبت من تلك الجهات بعض الإحصائيات والبيانات الرسمية من أجل استكمال النقاش في المرحلة القادمة وعدم انتظار الكويتيين فترات طويلة للتوظيف.

وأكد عاشور أن هناك 12 ألف كويتي على قائمة انتظار التوظيف، مشيرا إلى وجود وظائف لا يمكن الاستغناء عن غير الكويتيين فيها خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم، معتبرا أن ذلك نموذج موجود في جميع دول المنطقة والدول المتقدمة أيضا.

ولفت إلى أن هناك عزوفا من الكويتيين عن بعض الوظائف، مشددا على ضرورة وجود خطة ودراسة جدية من الجهات الحكومية بشأن قضية الإحلال والتوظيف.

وأشار عاشور إلى أن اللجنة ستتابع هذا الأمر والجهات المعنية، موضحا أن من الممكن أن تحتاج اللجنة إلى تشريعات نيابية في هذا الشأن أو قرارات لتنظيم هذه العملية.

وأضاف عاشور : وزير النفط حضر جانب من اجتماع اللجنة وخرج لارتباط عنده وأكمل مكانه رئيس مؤسسة البترول نذار العدساني وتم عرض خطط التكويت وإحلال العمالة الوطنية في القطاع النفطي. ونوه عاشور الى ان اللجنة طلبت من ممثلي الفريق الحكومي بعض الاحصائيات والبيانات الرسمية الداعمة لما ذكر في الاجتماع على ان يستكمل النقاش لاحقا،لافتا الى انه وفق الارقام المبدئية تبين ان هناك 12 الف كويتي على قائمة الانتظار في طلب الوظائف وهناك وظائف لايمكن الاستغناء عن الغير كويتين فيها في الصحة والتربية وهناك وظائف تشهد عزوف الكويتيين عن الانخراط فيها.

32 مشروعا بقانون من السلطة التنفيذية.. وطلبت سحب 50 مشروعا من اللجان لتعديلها

الفضل: القياديين والبديل الاستراتيجي والمترو وخصخصة البريد من أولويات الحكومة

جانب من اجتماع لجنة الأولويات (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية في اجتماعها امس وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، ومراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة، ومتابعة ما ورد إلى اللجنة من أولويات اللجان والنواب. وحضر الاجتماع كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح. وعقب الاجتماع صرح رئيس لجنة الأولويات النائب أحمد الفضل بأنه ورد للجنة 32 مشروعا بقانون من الحكومة كأولويات وهي عبارة عن عناوين عريضة ولم تقدم بمشاريع متكاملة، مشيرا إلى وجود 32 أولوية نيابية لدى اللجنة مقدمة من عدد من النواب وسوف تحال جميعها إلى اللجان المختصة لإعداد تقارير بشأنها.

وأوضح الفضل أن من أهم الأولويات الحكومية الصحة النفسية وقوانين المعاقين كونها مشاريع متفق عليها بين السلطتين بالإضافة إلى شركات الحراسة والسجون والسجل التجاري وقوة الشرطة والحوكمة والبديل الاستراتيجي واللجنة في انتظار باقي المشاريع للفصل التشريعي بالكامل. وقال إن الحكومة أبلغت اللجنة بأن لديها تعديلات على قانون مدينة الحرير الذي قدمته للجنة المالية السابقة وأن الشيخ ناصر صباح الأحمد لديه تصور جديد بشأن المشروع لذلك سيتم سحبه من المجلس وإعادته مرة أخرى بعد التعديل عليه وأن الحكومة ستقدمه ضمن أولوياتها.

وأشار الفضل إلى أن الحكومة لديها 120 مشروعا بقانون مدرجة من سنوات على جدول أعمال اللجنة وغالبا ستطلَب بسحبها ولكنها الآن طلبت سحب 50 مشروعا بقانون مدرجة في اللجان لتعديلها، والسبب في عدم البت فيها هو استقالة الحكومة وتشكيلها مجددا.

وقال الفضل : قدمت الحكومة 32 اولوية منها 7 أولويات متفق عليها سابقا مع لجنة الاولويات مثل قانون الصحة النفسية والمعاقين وتنظيم السجون وشركات الحراسة وقوة الشرطة وعدد من عناوين القوانين الاخرى مثل الحوكمة والقياديَن والبديل الاستراتيجي والسكك الحديد والمترو والسجل التجاري وخصخصة البريد ومحطات الكهرباء وننتظر احالة المشاريع بقوانين ذاتها لتصنيفها ما بين التنموي والاقتصادي والامني. وتابع الفضل: هناك مشروع الجزر ومدينة الحرير من ضمن أولويات الحكومة وأبلغتنا بان لديها تعديلات على قانون مدينة الحرير الذي قدمته للجنة المالية السابقة. واضاف الفضل : الشيخ ناصر صباح الأحمد لديه تصور جديد بشأن مشروع الجزر ومدينة الحرير ولذلك سيتم سحبه من المجلس وإعادته مرة اخرى بعد التعديل عليه.

تابع الفضل: الحكومة لها 120 مشروع بقانون مدرجة من سنوات على جدول اعمال اللجنة وغالبا ستطلبَ بسحبها ولكنها الان طلبت سحب 50 مشروع بقانون مدرجة في اللجان لتعديلها.